ديوان الأراضي الدّوليّة

أحدث ديوان الأراضي الدّولية بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 1961 المؤرّخ في 30 سبتمبر 1961 والمصادق عليه بالقانون عدد 58 لسنة 1961 المؤرّخ في غرّة ديسمبر 1961. وهو يندرج ضمن صنف المؤسّسات العموميّة التي لا تكتسي صبغة إداريّة والتي تعتبر منشأة عموميّة.

وتتمثّل مهام الدّيوان حسب المرسوم المذكور والمنقّح بالقانون عدد 26 لسنة 1973 المؤرّخ في 07 ماي 1973 والمتعلّق بإعادة تنظيم ديوان الأراضي الدّوليّة أساسا في :

-القيام بالتصرّف في الأراضي الدّوليّة ذات الصّبغة الفلاحيّة وإحيائها وهي غير الأراضي المخصّصة لفائدة مؤسّسات أخرى أو الأراضي ذات الصّبغة الخاصّة (كالغابات ومنابت الحلفاء) وكذلك التصرّف في الأراضي التي تعهّدت بها الدّولة بأيّ وجه من الوجوه.
-تكوين مراكز لنشر التقدّم الفنّي في الميدان الفلاحي.

ويتوفّر لدى الدّيوان حاليا حوالي 156 ألف هكتار من الأراضي الدّوليّة الفلاحيّة موزّعة على مختلف ولايات الجمهوريّة مستغلّة أساسا في غراسة الزّياتين والأشجار المثمرة الأخرى وفي الزّراعات الكبرى والمراعي. ويعتمد نشاط الدّيوان أيضا على تربية الماشية من أبقار وأغنام وعلى تربية الدّواجن.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مساحة المركّبات الفلاحيّة التّابعة للدّيوان كانت إلى بداية التّسعينات في حدود 190 ألف هكتار تقريبا حيث آل تطبيق برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدّولية الفلاحيّة إلى هيكلة حوالي 34 ألف هكتار من ضمن 58 ألف هكتار مبرمجة. وعلى ضوء هذه النّتائج أقرّ المجلس الوزاري المنعقد في 30 ماي 2001 إحكام التصرّف في الضّيعات ذات المردوديّة المرضية والتي تمسح قرابة 100 ألف هكتار وإعادة هيكلة المركّبات الفلاحيّة التي تشكو صعوبات ماليّة والتي تبلغ مساحتها 50 ألف هكتار. إلاّ أنّه بتاريخ 28 مارس 2003 انعقد مجلس وزاري تقرّر خلاله المحافظة على رصيد عقاري يمسح 150 ألف هكتار يوضع تحت تصرّف ديوان الأراضي الدّوليّة.

وقد بلغت مداخيل الدّيوان خلال الموسمين الفلاحيين 2003/2002 و 2004/2003 على التّوالي 49.427 أ.د و 81.658 أ.د. وسجّلت خلال موسم 2003/2002 خسائر بلغت 10.786 أ.د وأرباح خلال موسم 2004/2003 في حدود 6.300 أ.د.

وشملت أعمال الرّقابة الوضعيّة الماليّة والتّنظيميّة للدّيوان والإنتاج النباتي والحيواني وتسويق منتوجات الدّيوان.

I- الوضعيّة الماليّة للدّيوان وتنظيمه

يشهد الدّيوان صعوبات ماليّة ونقائص على مستوى التّنظيم والإجراءات حالت دون قيامه بالمهام المنوطة بعهدته حسب الأهداف المرسومة.

أ- الوضعيّة الماليّة

تشكو الهيكلة الماليّة للدّيوان من تفاقم المديونيّة التي بلغت في سنة 2001 ما قيمته 160 م.د ممّا حال دون إمكانيّة اللّجوء إلى الإقتراض لتمويل الاستثمارات. وأفاد الدّيوان أنّ تفاقم المديونيّة يرجع إلى الفترة 1976-1988.

وتبعا لهذه الوضعيّة أقرّ المجلس الوزاري المضيّق المنعقد في 30 ماي 2001 دراسة إمكانيّة جدولة 25 م.د كحدّ أقصى وعلى عدّة سنوات وذلك حسب طاقة الدّيوان على الدّفع وتحمّل الدّولة لباقي الدّين البالغ 135 م.د.

وتمّ في هذا الإطار خلال شهر أكتوبر 2002 إبرام اتّفاقية جدولة مع وزارة الماليّة تنصّ على تسديد 500 أ.د سنويّا على امتداد 20 سنة على أن يتمّ النّظر في تسوية المبلغ المتبقّي (15 م.د) وفق تحسّن الوضعيّة الماليّة للدّيوان. كما تمّ إصدار القانون عدد 17 لسنة 2004 المؤرّخ في غرّة مارس 2004 والمتعلّق بتطهير الوضعيّة المالية لديوان الأراضي الدّوليّة الذي نصّ على تحمّل الدّولة لمبلغ 135 م.د[1].

وما زال الدّيوان يشهد اختلالا على مستوى التوازنات الماليّة وتجلى ذلك من خلال النقص في المال المتداول الذي لم يتعد 19.788 أ.د في موفّى شهر أوت 2004 مقابل حاجيات

---

[1] تمّ اعتبار هذه العمليّة مسبقا بالقوائم الماليّة لموسم 2002-2003.

من المال المتداول بلغت 23.306 أ.د ويبرز الجدول التالي أهم مؤشرات الوضعية المالية للديوان :

أ.د

المواسم / البيانات	2002-2001	2003-2002	2004-2003
المال المتداول	<74.553>	19.776	19.788
الحاجات من المال المتداول	21.472	22.517	23.306
السيولة	<96.025>	<2741>	<3.518>
النتائج المحاسبية	<24.118>	<10.788>	6.326
التدفق النقدي	<17.275>	<6.203>	12.824

ويتبيّن من الجدول أعلاه النقص الهامّ في الأموال المتداولة للديوان أمام ارتفاع الحاجات ممّا انعكس سلبا على سيولته. وقد أثّرت الوضعية المالية للديوان على نسق الإستثمارات التي لم تتعدّ 58 % من تقديرات عقد البرنامج للفترة 2006/2002 (دون اعتبار تربية الماشية). ولم تبلغ هذه النّسبة سوى 20 % و 22 % و 25 % في ما يتعلّق بتجهيزات المداجن والاسطبلات والصّناعات الغذائيّة ووسائل النّقل. وحالت هذه الوضعيّة دون تمكّن الدّيوان من صيانة وتحديث المشاريع المنجزة والقيام بالإستثمارات الجديدة اللاّزمة لتنمية نشاطه ومواكبة التطوّرات التكنولوجية التي شهدها القطاع الفلاحي.

وقد تسبّب ضعف نسق الإستثمارات في تقادم وسائل الإنتاج ممّا انعكس سلبا على مردودية جلّ الأنشطة وخاصّة منها الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة وتربية الأبقار والدّواجن.

وكان على الدّيوان في ظلّ إبقاء الرّصيد العقاري للأراضي الدوليّة لديه تشخيص وضعيّة وسائل الإنتاج والقيام بدراسة استشرافيّة لتحديد الأهداف والتوجّهات المستقبليّة للرّفع من أداء مختلف أنشطته واستعادة دوره كمركز إشعاع على بقيّة الفلاّحين وتحديد الإستثمارات الضروريّة لذلك.

وأفاد الدّيوان أنّه وعلى الرّغم من الصّعوبات الماليّة فقد تحصّل على قروض اقتنى بها 81 جرّارا و 5 حاصدات و 200 أرخى عشرى مورّدة. كما قام بتحسين حالة بعض

الإسطبلات والمداجن والمعاصر إضافة إلى تجهيز مناطق سقويّة بمعدّات الريّ. وأضاف الدّيوان أنّه بادر بإعداد تصوّر أوّلي حول آفاقه المستقبليّة وأنّ الإدارة العامّة تحرص حاليا على التعمّق في مختلف المحاور قصد إعداد مخطّط تنموي على المدى المتوسّط والبعيد بكلّ مركّب يمثّل مرجعا في مجال النّهوض وتطوير الأنشطة الفلاحيّة.

وعرض الدّيوان ملفا على جلسة عمل وزاريّة بتاريخ 02 ماي 2005 حول تنمية وتطوير المركّبات الفلاحيّة اشتمل على برنامج استثمار للفترة 2009/2005 في حدود 70 م.د.

ب- التّنظيم ونظام المعلومات

لم يشمل الهيكل التّنظيمي المركّبات الفلاحيّة ووحدات الإنتاج واقتصر على ضبط تنظيم الإدارات المركزيّة للدّيوان. وتشكو بعض الإدارات المركزيّة للدّيوان من عديد الشّغورات في مستوى التأطير مثل إدارة الإنتاج الفلاحي وإدارة التّجهيز. ولا تسمح هذه الوضعيّة بأداء المهامّ في أحسن الظّروف.

كما لوحظ أنّ دليل الإجراءات المتوفّر لدى الدّيوان لا يغطّي كافّة أوجه أنشطته حيث لم يشمل الإنتاج النباتي والحيواني وصيانة المعدّات ممّا لا يسمح بتوحيد الإجراءات لكلّ المركّبات وترشيد استغلال الموارد المتوفّرة لدى الدّيوان.

بالإضافة إلى ذلك لا يتمّ تحديد المعطيات المعتمدة لبرمجة ومتابعة مجمل الأنشطة وفق معايير موثّقة ومحيّنة إذ يعود آخر كرّاس للمعايير الفنيّة المعدّ من قبل الدّيوان إلى موسم 1996/1995. من ذلك تبيّن أنّ التقديرات لا تعتمد دائما هذه المعايير وتختلف من مركب فلاحي إلى آخر.

وأفاد الدّيوان أنّه سيتولّى بداية من الموسم 2007/2006 تحيين كرّاس المعايير ليشمل جميع مؤشّرات الإنتاج على مستوى كلّ مركّب.

وعلى صعيد آخر يفتقر الدّيوان إلى نظام محاسبة تحليليّة متناسق مع نظام المحاسبة العامة بما يضمن مصداقية ودقة المعلومات المتعلّقة بكلّ أوجه النّشاط. وتتولّى مكاتب التصرّف التّابعة للمركّبات في موفّى كلّ موسم تحديد كلفة الإنتاج ونتائج التصرّف

لمختلف الأنشطة من خلال ما تستقيه من معلومات من كرّاسات متابعة الغراسات وتربية الحيوانات أو الوحدات الصناعيّة. وبمقارنة النتائج التي أفرزتها أعمال مكاتب التصرّف بنتائج المحاسبة العامة لموسمي 2003/2002 و2004/2003 تبيّن وجود فوارق هامّة فاقت 10 م.د.

وتوصي الدائرة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتفادي النقائص التي أدّت إلى هذه الوضعيّة بما يمكّن من تحليل هذه الفوارق وبالتّالي من توفير معطيات ذات مصداقيّة يمكن اعتمادها لأخذ القرارات.

كما تقتصر التّطبيقات الإعلامية المستغلّة أساسا على الأعمال المكتبيّة والمحاسبة والتصرّف في الموارد البشريّة. وتتمّ معالجة المعلومات المتداولة بين مصالح الإدارة المركزيّة والمركّبات الفلاحيّة يدويّا ممّا يحدّ من سرعة التدخّل وأخذ القرار في الإبّان.

ومن جهة أخرى لا يقوم الدّيوان بصفة منتظمة بتقييم التصرّف بالمركّبات الفلاحيّة وبوحدات الإنتاج وباتّخاذ التدابير اللاّزم ة في صورة نقص الإنتاج أو عدم احترام المخططات الموسمية أو مخالفة التوصيات وفق ما تنصّ عليه عقود التصرّف خاصّة في ظلّ ما يتّسم به هذا التصرّف من استقلاليّة عن الإدارة المركزيّة.

فبالنّسبة إلى إدارة التّدقيق الدّاخلي تبيّن عدم قيامها بالمهام الموكولة إليها. كما لوحظ أنّ دور إدارة مراقبة التصرّف يقتصر على تجميع المعلومات ووضعها في جداول مقاربة عامّة بين التّقديرات والإنجازات الموسميّة دون إعداد التّقارير الفنيّة الإقتصاديّة الدّورية حول الأنشطة لإبراز الفوارق وتحليلها بصفة تمكّن من تفادي النّقائص.

وأفاد الدّيوان أنّه تمّت دعوة مديري المركّبات الفلاحيّة لتقديم تقارير دوريّة كلّ 4 أشهر للوقوف على مدى تنفيذ مختلف البرامج التي وقع الإتّفاق بشأنها.

كما تبيّن في مجال الإحاطة والمتابعة نقص في نسق الزّيارات الميدانيّة للمركّبات من قبل إطارات الإدارة المركزيّة ممّا لا يضمن قيام هذه الإدارة بالمهام المنوطة بعهدتها بصفة ناجعة خاصّة في ظلّ النقائص المسجّلة في مجال التّكوين حيث لم يتمّ تلبية سوى 26 % من حاجات التّكوين خلال الموسم 2004/2003.

II- الإنتاج النّباتي

يقوم الدّيوان باستغلال الجزء الأكبر من أراضيه في الزّراعات الكبرى من حبوب وأعلاف وفي الزّياتين والأشجار المثمرة الأخرى.

أ- الزّراعات الكبرى

يستغلّ الدّيوان سنويّا قرابة 19 ألف هكتار من الزّراعات الكبرى ما بين حبوب وأعلاف. وقد أفرز فحص هذا الجانب من النّشاط ملاحظات تعلّقت بإنتاج الحبوب والأعلاف وبالكلفة.

1- إنتاج الحبوب

لم يتمكّن الدّيوان من تحقيق الإنتاج المبرمج وذلك رغم الزّيادة في المساحات المستغلّة حبوبا مقارنة بالمساحات المبرمجة بالمخطّط الموسمي حيث مكّنت المساحات المستغلّة خلال موسم 2004/2003 من إنتاج 164.427 قنطارا (منها 67685 قنطارا حبوب مرويّة) وهو ما يمثّل 84 % من تقديرات المخطّط الموسمي. كما سجّل الإنتاج تراجعا مقارنة بالموسم الفلاحي 2003/2002 الذي بلغ فيه إنتاج الحبوب 186.276 قنطارا. ويعود ذلك إلى ضعف المردوديّة المسجّلة والتي بلغت خلال موسم 2004/2003 معدّل 20,25 ق/هك مقابل 26,88 ق/هك كمعدّل مبرمج مسجّلا بذلك تراجعا مقارنة بالموسم الفلاحي 2003/2002 الذي بلغ خلاله هذا المعدّل 23,47 ق/هك.

وشمل تدنّي المردوديّة خلال موسم 2004/2003 الحبوب البعليّة والحبوب المرويّة على حدّ سواء. حيث بلغ معدّل مردوديّة الحبوب البعليّة 16,45 ق/هك مقابل تقديرات بـ21,22 ق/هك. كما لم يتعدّ معدّل مردوديّة الحبوب المروية 30,22 ق/هك مقابل 38,7 ق/هك على مستوى التّقديرات.

ويعود ضعف مردوديّة الحبوب إلى عدّة أسباب تتعلّق أساسا بعدم تطبيق التداول الزّراعي في بعض المركبات وعدم احترام بعض القواعد الفنيّة الخاصّة بمراحل الإنتاج وكذلك إلى نقص الموارد المائيّة.

ـ التّداول الزّراعي

يعتبر التّداول الزّراعي من أهمّ الطّرق المعتمدة لتحسين مردوديّة الزّراعات بفضل مساهمته في تحسين خاصّيات التّربة وفي الحدّ من انتشار الآفات كالأعشاب والأمراض الطفيليّة وهو يمثّل أحد أهداف عقدي البرامج الأخيرين. وتبيّن أنّ الدّيوان لم يقم بوضع برنامج شامل لتطبيق التّداول الزّراعي تلتزم به جميع الضّيعات المعنيّة بالزّراعات الكبرى. وأدّت هذه الوضعيّة إلى عدم اعتماد التداول الزّراعي ببعض المركبات ممّا ساهم في تدنّي المردوديّة بها.

فعلى سبيل المثال ساهم عدم تطبيق التداول الزّراعي لمواسم عديدة بمركّب شمتو في نموّ الأعشاب الطفيليّة وخصوصا عشب البروم. ورغم تحسّن مردوديّة القمح الصّلب والقمح اللّين المستغلّين تحت نظام مروي خلال موسمي 2003/2002 و 2004/2003 فإنّها ظلّت دون المردوديّة المبرمجة حيث لم تتعدّ نسب الإنجاز على التّوالي 73 % و72 %.

وساهم عدم تطبيق التّداول الزّراعي بمركّب الكدية في تدنّي مردوديّة القمح الصّلب والقمح الليّن (مروي). حيث لم تتجاوز مردوديّة القمح الصّلب خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 56 % و 50 % ممّا تمّت برمجته. كما انحصرت نسبة إنجاز مردوديّة القمح الليّن في حدود 50 % و62 % من المردوديّة المبرمجة.

وأفاد الدّيوان أنّه سيحرص على وضع جدول قيادة يهمّ التّداول الزراعي الملائم لكلّ مركب وذلك قصد متابعته على المستوى المركزي. كما أشار إلى أنّه شرع وبنسق تصاعدي في التّوسع في مساحات البقوليات والخضروات قصد بلوغ تداول زراعي ثلاثي لأغلب المساحات التي تسمح بذلك.

ـ القواعد الفنّية للإنتاج

لوحظ أحيانا عدم إنجاز بعض الأشغال الفلاحيّة في الآجال المحدّدة مثل عمليّة بذر الحبوب التي ترتبط بها كلّ العمليّات الفنيّة اللاّحقة من تسميد وري ومقاومة الأعشاب الطفيليّة ومداواة وحصاد. ففي حين تقتضي القواعد الفنيّة أنّ موعد بذر القمح يمتدّ من 15

نوفمبر إلى 15 ديسمبر وأنّ بذر الشّعير والقصيبة يتمّ خلال شهر أكتوبر تجاوزت بعض المركبات هذه الآجال بكثير. من ذلك أنّ بذر القمح الصّلب البعلي بمركّب الكدية تواصل إلى 11 فيفري 2004. كما تواصل بذر القصيبة بمركّب العلم إلى منتصف شهر جانفي 2004.

وقد ساهمت هذه الوضعيّة في عدم تحقيق المردوديّة المرتقبة حيث تراوحت المردوديّة المسجّلة بين 12,5 ق/هك بالنّسبة إلى الشّعير في مركّب الكدية مقابل تقديرات بـ21 ق/هك. كما بلغت مردوديّة القصيبة المرويّة بالعلم 16,16 ق/هك مقابل تقديرات في حدود 20 ق/هك.

وتعود حالات التّأخير في البذر بالإضافة إلى العوامل المناخيّة غير الملائمة إلى النّقص في المعدّات الفلاحيّة. من ذلك أنّ معظم المركّبات تشكو من عدم كفاية آلات الحراثة والجرّارات بالإضافة إلى تقادم المعدّات المتوفّرة. وقد تبيّن أنّ عديد المركّبات لم تنجز ساعات الميكنة المبرمجة خلال موسم 2004/2003 حيث تراوحت نسب الإنجاز (باعتبار اللّجوء إلى الكراء) في بعض الحالات بين 30 % و78 % ممّا هو مبرمج.

ـ الموارد المائيّة

أثّر النّقص في الموارد المائية على مردوديّة الحبوب المرويّة حيث لم تتمكّن بعض المركبات من توفير حاجيات النباتات من مياه الرّي. فقد لوحظ خلال موسم 2004/2003 أنّ مركّب العلم الذي يمثّل أهمّ المركّبات في مجال الزّراعات السقويّة لم تتعدّ نسب الإستعمال لديه 50 % ممّا هو مبرمج . ويعود ذلك إلى تعطّب جملة من الآبار خلال شهري مارس و أفريل 2004 ممّا لم يسمح بريّ مساحات القمح الصّلب والقصيبة بالقدر الكافي.

وتبعا لذلك سجّلت مردوديّة ضعيفة بالنّسبة إلى القمح الصّلب خلال نفس الموسم بلغت 33,3 ق/هك مقابل 45 ق/هك على مستوى التّقديرات.

2- إنتاج الأعلاف

يتولّى الدّيوان إنتاج حاجياته العلفيّة من قرط وسيلاج وعلف أخضر. وباعتبار الصّعوبات التي عرفها الدّيوان في توفير العلف خلال سنوات الجفاف المتتالية يهدف عقد

البرنامج للفترة 2002-2006 إلى أن تمكّن المساحات المخصّصة سنويّا للأعلاف إلى جانب تلبية حاجيات القطيع من الحصول على مخزون احتياطي يساوي هذه الحاجيات السّنوية. إلاّ أنّه تبيّن على مستوى التّقديرات أنّ المخزون المبرمج سنويّا لهذا الغرض لا يمثّل سوى ثلث المخزون المنصوص عليه بعقد البرنامج.

أمّا على مستوى إنتاج الأعلاف ولئن قارب إنتاج العلف الأخضر والقرط التّقديرات خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 فإنّ الكمّيات المنتجة من السّيلاج بقيت بعيدة عن الأهداف المرسومة بالمخطّطات الموسميّة حيث لم تتجاوز خلال الموسمين على التّوالي 73 % و71 % من التّقديرات.

ونتج عن هذه الوضعيّة عدم تمكّن بعض المركّبات من تكوين مخزون من السّيلاج على غرار مركّب غزالة في حين لا يمثّل المخزون الاحتياطي المتوفّر ببقيّة المركّبات سوى 30 % ممّا نصّ عليه عقد البرنامج. وهو ما من شأنه أن لا يضمن تلبية حاجيات الماشية من الأعلاف في حالة الجفاف.

3- الكلفة

لوحظ من خلال دراسة الجذاذات الفنيّة الإقتصاديّة ارتفاع الكلفة الفعليّة لعديد المنتوجات مقارنة بالكلفة التّقديريّة.

فبالنّسبة إلى الزّراعات الكبرى بلغ خلال موسم 2004/2003 معدّل كلفة القمح الليّن (بعلي) 21,216 د/ق مقابل 14,75 د/ق كمعدّل مبرمج. كما بلغ معدّل كلفة السّيلاج الصّيفي 69,797 د/ق مقابل كلفة تقديريّة في حدود 38,23 د/ق.

ويعزى ارتفاع الكلفة إضافة إلى ضعف المردوديّة إلى ارتفاع كلفة بعض العناصر مثل آلات الحصاد والبذور والأدوية واليد العاملة. وتستدعي هذه الوضعيّة قيام الدّيوان بتحليل الفوارق وتحديد أسبابها حتّى يتمكّن من اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحكّم في تكلفة الإنتاج.

ب- الزّياتين

يمثّل قطاع الزّياتين أحد الرّكائز الأساسيّة لنشاط الدّيوان حيث يساهم بمعدّل 30 % في رقم المعاملات. وتبلغ المساحات المستغلّة حوالي 60.000 هكتار وهو ما يمثّل 40 % من المساحة الجمليّة الّتي هي على تصرّف الدّيوان و 3,8 % من المساحة الوطنيّة لغراسات الزّيتون. ويقدّر الدّيوان معدّل إنتاجه السّنوي من الزّيت بحوالي 8000 طنّ وهو ما يمثّل 6 % من الإنتاج الوطني.

وقد أفرزت الفحوصات ملاحظات تتعلّق بإنتاج الزّيتون وتحويله.

1- إنتاج الزّيتون

بلغ إنتاج الزيتون خلال موسم 2003/2002 حوالي 7.870 طنّا. وقد ساهم تحسّن العوامل المناخيّة خلال موسم 2004/2003 في رفع الإنتاج الذي بلغ 72.915 طنّا مقابل تقديرات بقيمة 44 ألف طن واستخراج 12.259 طنّا من زيت الزّيتون ساهمت في حدود 43 % من رقم المعاملات. وتجدر الإشارة إلى أنّه في إطار مسايرة التطوّر الذي يشهده قطاع الفلاحة البيولوجيّة على المستوى الوطني شرع الدّيوان بداية من موسم 2003/2002 في إنتاج الزّيتون البيولوجي الذي تمثّل مساحته الجمليّة حاليا حوالي 60 % من مساحة الزياتين بالديوان.

وأفرزت المعاينات والفحوصات ملاحظات تتعلّق بتشبيب الغراسات والعناية بها.

ـ تشبيب الغراسات

تشير المعطيات المتعلّقة بوضعيّة غراسات الزّيتون بالدّيوان إلى أنّ أغلبها بلغ سنّا متقدّمة. وقد بيّنت دراسة وضعيّة غراسات الزّيتون بولاية صفاقس التي أنجزت في سنة 2003 بمشاركة كلّ الأطراف المتدخّلة في القطاع أنّ مساحة 71.700 هكتار أي حوالي 22 % من المساحة الجمليّة للزّياتين بالولاية تحتوي على غراسات هرمة يفوق سنّها 80 سنة من بينها 26.400 هكتار تابعة للمركبات الفلاحيّة وهو ما يمثّل حوالي 44 % من المساحة الجمليّة للزّياتين بالدّيوان.

وبناءا على نتائج هذه الدّراسة تمّ وضع خطّة عشرية ينطلق تنفيذها بداية من سنة 2005 تهدف إلى تجديد الغراسات الهرمة بولاية صفاقس بتقليعها وتعويضها بغراسات جديدة وذلك لضمان انتظام الإنتاج وتحسين الإنتاجيّة والحدّ من تأثير ظاهرتي الجفاف والمعاومة وتدعيم تصدير زيت الزّيتون.

وتؤكّد الخطّة على ضرورة انطلاق المركبات الفلاحيّة في القيام بعمليّات التّجديد نظرا لما لها من إشعاع على الفلاّحين الخواص. إلاّ أنّه تبيّن بعد مرور سنتين على وضع الخطّة العشريّة لتشبيب الغراسات أنّ الدّيوان ما زال في طور دراسة الإجراءات الكفيلة بإدخالها حيّز التّنفيذ.

ـ العناية بالغراسات

تخضع مراحل إنتاج الزّيتون إلى قواعد فنّية تتعلّق بطرق وآجال تحضير الأرض والمداواة والتّسميد وتقليم الغراسات والجني.

ولوحظ خلال موسم 2004/2003 تأخير في إنجاز هذه الأشغال نتيجة التّأخير في عمليّة جني الزّيتون التي تجاوزت ببعض المركبات المدّة المحدّدة. فعلى سبيل المثال تواصل الجني بمركّب الشعال 163 يوما مقابل 120 يوما وبمركّب الكدية 152 يوما مقابل 50 يوما.

ويؤثّر التّأخير في جني الزّيتون على إنتاج الموسم الموالي. وساهمت هذه الوضعيّة إلى جانب عامل المعاومة في تراجع إنتاج الزّيتون خلال موسم 2005/2004 مقارنة بالموسم السّابق حيث بلغ 15.919 طنّ مقابل 72.915 طنّ وهو ما يمثّل 52 % من التّقديرات. من ذلك أنّه سجّل تراجع للإنتاج بمركّب الشعّال الذي بلغت الكمّيات المنتجة به 9.609 أطنان مقابل 22.692 طنّ خلال موسم 2004/2003. كما بلغ الإنتاج 34 طنّا بمركّب السلامة مقابل 11.185 طنّا في الموسم السّابق.

ومن ناحية أخرى يؤدّي التّأخير في جني الزّيتون إلى إنتاج نسبة هامّة من الزّيوت الوقّادة وهي زيوت ذات حموضة مرتفعة تفوق 3,3 درجات . وقد بلغ الفارق بين سعر الزّيوت الرّفيعة وسعر الزّيوت الوقادة خلال موسم 2004/2003 حوالي 400 مي/كغ.

2- تحويل الزّيتون

يتوفّر لدى الدّيوان 23 معصرة زيتون تبلغ طاقتها الإسميّة اليوميّة للعصر حوالي 814 طنّ من الزّيتون منها 6 معاصر من نوع السّلاسل المسترسلة.

وقد مكّنت هذه التّجهيزات من عصر 69.121 طنّا و15.800 طنّ من الزّيتون خلال موسمي 2004/2003 و2005/2004. وبلغ إنتاج الزّيت لنفس الفترة حوالي 12.259 طنّا و 3349 طنّا. وأبرز فحص هذا النّشاط بعض النّقائص تعلّقت بنسب استخراج الزّيت وبنوعية الزّيوت المنتجة.

وبلغ معدّل نسبة استخراج الزّيت بالدّيوان خلال الثلاثة مواسم الفلاحيّة الأخيرة (2002-2005) على التّوالي 20,79 % و17,74 % و21,19 % مقابل تقديرات لنفس الفترة بلغت حوالي 21,31 % و21,61 % و 20,48 % علما بأنّ المعدّل الوطني [1] تراوح بين 20 و25 % خلال موسم 2003/2002 وبين 18 و26 % خلال موسم 2004/2003.

وعلى هذا الأساس تقدّر نسبة النّقص في إنتاج الزّيت بالدّيوان باعتماد متوسّط المعدّل الوطني بحوالي 132,8 طن و 260,7 طن خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003. وهو ما ترتّب عنه نقص في المداخيل قدّر على التّوالي بحوالي 346 أ.د و 755 أ.د. ويعود عدم بلوغ الدّيوان الأهداف المرسومة في هذا المجال إلى تواضع نسب الاستخراج ببعض المركبات مقارنة بالتّقديرات والمعدّلات الجهوية حيث لم تتعدّ 13,47 % بغزالة و14,62 % ببدرونة و 15,25 % بالنفيضة خلال الموسم الفلاحي 2004/2003 مقابل معدّلات جهوية بلغت على التّوالي 20 % و17 % و22 %.

وقد أثّرت هذه الوضعية سلبا على مستوى كلفة إنتاج الزيت حيث بلغت 1,773 د/كغ ببدرونة و 2,553 د/كغ بغزالة مقابل معدل كلفة على مستوى الديوان في حدود 1,243 د/كغ خلال الموسم الفلاحي 2004/2003.

أمّا بالنّسبة إلى نوعيّة الزّيوت المنتجة فقد شهدت تحسّنا ملحوظا خلال الثّلاثة مواسم الأخيرة حيث مثّلت الزّيوت ذات الجودة العالية (البكر الممتازة والبكر) حوالي 95,6

[1] المصدر : إحصائيات الإدارة العامّة للإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة والموارد المائيّة.

% من الإنتاج الجملي خلال موسم 2005/2004 مقابل 84,5 % و78,29 % على التّوالي خلال الموسمين السّابقين.

ولئن تميّزت بعض المركّبات بتحقيق نسبة 100 % من الزّيوت البكر الممتازة فقد سجّل مركّب الشعّال خلال الموسم الفلاحي 2004/2003 ومركّبا السلامة والطويلة خلال موسم 2005/2004 نسبا مرتفعة من الزّيت الوقّاد بلغت على التوالي حوالي 37,2 % و38,76 % و16,9% من الإنتاج الجملي لكلّ مركّب.

وتعزى هذه الوضعيّة بالأساس إلى ارتفاع كمّيات زيتون النشيرة النّاتج عن التّأخير المسجّل في الجني وإلى عدم تجهيز بعض المعاصر بالمعدّات اللاّزمة لغسل الزّيتون بالإضافة إلى تجاوز بعض المركّبات المدّة القصوى لخزن الزّيتون قبل عصره.

ج- الأشجار المثمرة الأخرى

يستغلّ ديوان الأراضي الدّوليّة حوالي 5.304,5 هك من الأشجار المثمرة (دون اعتبار الزياتين) بما فيها الزّراعات المتداخلة منها حوالي 1.796 هك لوز و1.260 هك فستق و1.260 هك كروم. وتمثّل المساحات السقوية حوالي 21 % من المساحات الجمليّة منها 420 هك تفاح و287,5 هك قوارص و165 هك من عنب المائدة.

وشملت المهمّة الرّقابيّة في هذا المجال غراسات القوارص والتفّاح والكروم التي تساهم بحوالي 75 % في مداخيل الدّيوان من الأشجار المثمرة دون اعتبار الزّياتين وأفضت إلى الوقوف على ملاحظات تتعلّق بالإنتاج وكلفة المنتوجات.

1- الإنتاج

بلغ إنتاج الدّيوان 2.427 طنّا من القوارص و 2.765 طنّا من التفاح و 2.589 طنّا من العنب خلال الموسم الفلاحي 2004/2003 وهو ما يعادل على التوالي حوالي 62 % و61 % و65 % من التّقديرات. ويبرز الجدول التالي تطور الإنتاج والمردودية الزراعية لمختلف الغراسات :

الغراسات	الموسم 2003/2002				الموسم 2004/2003			
	الإنتاج (طنّ)		المردودية (طنّ/هك)		الإنتاج (طنّ)		المردودية (طنّ/هك)	
	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات
القوارص	4005	3173	13,35	10,70	3942	2427	13,48	8,44
التفاح	5761	3785	9,92	7,64	4550	2765	9,32	6,58
عنب التحويل	3407	1411	2,58	1,30	3031	2197	2,83	2,06
عنب المائدة	1113	512	5,17	2,54	934	392	4,64	2,01

ويعود عدم بلوغ الدّيوان الأهداف المرسومة إلى تواضع المردودية الزّراعيّة لمختلف أصناف الغراسات مقارنة بالمردوديّة المرجعيّة للديوان المتمثّلة في 12 طن/هك بالنسبة إلى القوارص و 10 طن/هك للتفاح و 4 و8 طن/هك على التوالي بالنسبة إلى عنب التحويل وعنب المائدة. كما لم تبلغ نتائج الديوان مستوى المعدّل الوطني الذي وصل بالنسبة إلى غراسات القوارص والتفاح خلال الموسم الفلاحي 2004/2003 على التّوالي إلى 12,31 طن/هك و10 طن/هك.

وبصفة عامّة يعود تواضع المردوديّة الزراعية للقوارص والتفاح والكروم إلى هرم الغراسات وارتفاع عدد الأشجار النّاقصة ومحدوديّة الموارد المائيّة بأغلب الضّيعات.

كما يعزى تواضع المردوديّة إلى نقص في عمليّة التّسميد العضوي والكيميائي وإلى التأخير في إنجاز بعض الأشغال الفلاحيّة "كالزبيرة" و"التحمير" ومقاومة الأعشاب الطفيليّة فاق في بعض الحالات شهرين.

وعلى صعيد آخر أدّى انتشار بعض الأمراض والآفات وظاهرة تساقط الأوراق والثّمار وتيبّس الأغصان خلال موسم 2004/2003 إلى تدنّي مردوديّة غراسات الكليمنتين والتفاح ببعض المركّبات.

وأفاد الدّيوان أنّه شرع في تجديد غراسات القوارص المسنّة الواجب قلعها وسيتمّ الإنجاز خلال الموسم الفلاحي 2006/2005. أمّا بخصوص غراسات الكروم فقد تمّ تكوين لجنة شرعت بالتّعاون مع المجمع المهني المشترك للغلال والإدارة العامّة للإنتاج الفلاحي في دراسة مختلف جوانب النهوض بقطاع الكروم بالدّيوان وتقديم المقترحات العمليّة لتحسين مردوديّته.

2- كلفة المنتوجات

سجّلت كلفة أغلب المنتوجات خلال موسم 2004/2003 ارتفاعا مقارنة بالموسم السّابق حيث بلغت 1,201 د/كغ بالنّسبة إلى عنب المائدة مقابل 0,854 د/كغ خلال موسم 2003/2002 وبلغت كلفة التفّاح خلال نفس الفترة 0,403 د/كغ مقابل 0,289 د/كغ.

ومن خلال مقارنة كلفة المنتوجات المسجّلة في مختلف المركّبات لوحظ في بعض الحالات وجود فوارق هامّة من مركّب إلى آخر. فعلى سبيل المثال، تراوحت كلفة الكلغ من القوارص بين 0,257 د بمركّب الانطلاقة و2,808 د بمركب حشاد.

وتراوحت كلفة التفّاح بين 0,287 د/كغ بوادي الدّرب و 2,221 د/كغ بتيبار و 3,638 د/كغ بمحسن الإمام.

أمّا بالنّسبة إلى الكروم، فقد تراوحت كلفة عنب التّحويل بين 0,141 د/كغ بمركّب حشاد و 1,206 د/كغ بتيبار و2,962 د/كغ بمركّب الكدية. وتراوحت كلفة عنب المائدة بين 0,517 د/كغ بحشاد و 1,412 د/كغ بتيبار و 2,552 د/كغ بمحسن الإمام.

وبصفة عامّة يعزى ارتفاع الكلفة الفعليّة لبعض المنتوجات إلى تواضع المردوديّة الزّراعيّة لمختلف الأصناف وإلى ارتفاع كلفة الميكنة واليد العاملة بأغلب المركّبات.

د- المناطق السقويّة

يستغلّ الدّيوان أراض فلاحيّة قابلة للرّي تمسح حوالي 10.846 هك في موفّى الموسم الفلاحي 2004/2003 منها حوالي 3607 هك مناطق سقوية عموميّة. وخصّصت مساحة 1845 هك من هذه المناطق السقويّة لزراعة الأشجار المثمرة في ما تستغلّ المساحات الأخرى أساسا لزراعة الحبوب والأعلاف.

ولوحظ من خلال تقييم طرق استغلال هذه المناطق السقويّة وجود بعض النّقائص تتعلّق بنسبة التّكثيف الزّراعي وبصيانة المعدّات والتّربة.

فبالنّسبة إلى الكثافة الزّراعيّة لم يبلغ هذا المؤشّر خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 سوى 79 % و77 % مقابل تقديرات بحوالي 84 % و83 % ومعدّل وطني بلغ 88 % خلال نفس الفترة وهو ما يتعارض مع مهمّة الدّيوان المتمثّلة في الإشعاع على المستوى الجهوي والوطني ونشر التقدّم الفنّي في الميدان الفلاحي.

أمّا على مستوى المركّبات تعتبر نسبة التّكثيف الزّراعي متواضعة إذ لم تبلغ في العديد منها المستويات الجهويّة فلم تتعدّ 6 % بالخضراء و 36 % بالنفيضة و43 % بحشاد والخيام خلال موسم 2004/2003 مقابل معدّلات جهوية بلغت على التّوالي 96 % و 89 % و102 %.

وبصفة عامّة، يعزى تواضع الكثافة الزّراعيّة بالمناطق السقويّة أساسا إلى النّقص الهام في الموارد المائيّة وخاصّة بالمناطق السقويّة الخاصّة. فعلى سبيل المثال تقلّصت الطّاقة الإسميّة للمنشآت المائيّة المركّزة بمركّبات محسن الإمام والنّفيضة وبرج العامري على التّوالي بحوالي 58 % و 52 % و49 %. كما أدّى النّقص في الموارد المائيّة إلى تقلّص المساحات القابلة للرّي بالعديد من المركبات الفلاحيّة التي تراجعت من 494 هك إلى 161 هك بمركّب محسن الإمام ومن 1.155 هك إلى 395 هك ببرج العامري.

ويعود سبب تراجع طاقة الضخّ للعديد من الآبار العميقة إلى عدم قيام الدّيوان بتجديد تجهيزات الضخّ المتقادمة وعدم القيام بالصّيانة الوقائيّة اللاّزمة بسبب الصّعوبات الماليّة التي تمرّ بها أغلب المركبات الفلاحيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدّيوان يستغلّ 18 بئرا عميقة مجهّزة بمضخّات الديزل من جملة 61 بئرا مجهّزة بمضخّات تستوجب صيانة متواصلة ومكلفة مقارنة بالمضخّات الكهربائيّة. كما أنّ كلفة استغلال هذه التّجهيزات تفوق بحوالي 15 مي/م3 كلفة استغلال المضخّات الكهربائيّة.

ومن جهة أخرى لا يقوم الدّيوان بالمتابعة الدوريّة لمستوى المائدة المائية ولتملّح التربة بالمناطق السقويّة حيث لم يركّز التّجهيزات الضّروريّة لذلك. وهو ما من شأنه أن لا يضمن المحافظة على الصلوحيّة الزّراعية للتّربة كما هو الحال بالنسبة لمركّبات النفيضة وقفصة والطويلة.

ومن ناحية أخرى لم تجهّز المناطق السقويّة بقنوات وخنادق تصريف المياه ممّا قد يعرّضها إلى التغدق والتملّح وخاصّة منها مركّبات الشّمال ممّا أدّى إلى إسقاط بعض المساحات المزروعة أو تغيير الصّبغة الزّراعيّة لبعض المستغلاّت بمركّبات الشّمال الغربي من جرّاء تراكم مياه الأمطار.

وأفاد الدّيوان أنّه يعمل حاليّا على دراسة جهر الأودية وتسريح شبكة تصريف المياه لتلافي هذه الإشكاليات.

III- الإنتاج الحيواني

يتمثّل نشاط الدّيوان في مجال الإنتاج الحيواني أساسا في تربية الماشية من الأبقار والأغنام المعدّة لإنتاج الحليب واللّحوم الحمراء وفي تربية الدّواجن لإنتاج البيض واللّحوم البيضاء.

أ- تربية الماشية

يساهم الدّيوان في المجهود الوطني لبلوغ الإكتفاء الذاتي من الحليب واللّحوم من خلال السّعي لتحسين السّلالات ومضاعفة أعدادها وتعديل السّوق خاصّة في الأعياد وخلال شهر رمضان. كما يقوم بالإشتراك مع مؤسّسات البحث العلمي بتجارب علميّة لتطوير طرق تربية الماشية.

ولئن تعتبر المؤشّرات الفنيّة في ما يتعلّق بنشاط تربية الأغنام مرضيّة فإنّه يمكن للدّيوان تحسينها على مستوى عدّة مركّبات. أمّا بخصوص نشاط تربية الأبقار فيشهد الدّيوان منذ سنوات صعوبات انعكست سلبا على مستويات الإنتاج ومؤشراته. فقد تبيّن خلال الفترة 2004/2001 تراجع متواصل لطاقات الإنتاج حيث تقلّص حجم قطيع الأبقار من 12.630 رأس إلى 11.817 رأس. وتعتبر هذه النتائج دون أهداف عقد البرنامج الذي يرمي إلى بلوغ 13.835 رأس في موفّى شهر أوت 2004.

وقد تمّ في هذا المجال الوقوف على ملاحظات عامّة وأخرى تتعلّق بالأراخي وبالأبقار الحلوب وبعجول التّسمين.

1- ملاحظات عامّة

ترتبط شروط تحسين الإنتاج والإنتاجيّة في مجال تربية الماشية بتوفير الظّروف الملائمة للإيواء والتّغذية ومكّنت الفحوصات المجراة من الوقوف على ملاحظات تتعلّق بهذه العناصر.

ففي خصوص ظروف الإيواء تبيّن أنّ الإسطبلات أصبحت متقادمة ممّا لا يضمن حماية الحيوانات من العوامل المناخيّة. ورغم هذه الظّروف الصّعبة فإنّ معظم المركّبات لم تسع إلى التّقليص من حدّة هذا الوضع. وأدّى ذلك إلى عدم بلوغ المعايير الفنيّة التي يعتمدها الدّيوان خاصّة في ما يتعلّق بارتفاع نسب الأمراض التنفسيّة وأمراض القوائم التي تؤدّي بدورها إلى ارتفاع نسب الإسقاط والأموات والإجهاض وإلى انخفاض الخصوبة. فقد ارتفعت نسبة أموات العجول غير المفطّمة خلال موسم 2004/2003 إلى 9,42 % مقابل معيار فنّي محدّد في مستوى 5 %. وتعتبر الأمراض التنفّسيّة من أهمّ أسباب ارتفاع هذه النّسبة حيث تسبّبت على التّوالي في 62 % و54 % و51 % من الأموات المسجّلة بكلّ من مركّبات الرمليّة وبرج العامري وغزالة.

وفي ما يتعلّق بالتّغذية تبيّن أنّ العليقة وخاصّة منها المقدّمة للأراخي والأبقار الحلوب تشكو نقصا في جودة الأعلاف وخاصّة السيلاج. لذلك تلجأ بعض المركبات إلى الزيادة في العلف المركّز أو تغيير صنفه ممّا يؤدّي إلى كثرة أمراض القوائم وبالتّالي إلى تدنّي الإنتاجيّة.

2- الأراخـي

يقوم الدّيوان بتربية الإناث من العجول الصّغار لإنتاج حاجياته من الأراخي العشار القادرة على تعويض الأبقار الحلوب المسقطة ولتزويد الفلاحين الخواص. وانضمّ الدّيوان في هذا المجال إلى الخطّة الوطنيّة لتربية الأراخي المؤصّلة طبقا لكرّاس الشّروط الوطنيّة الصادر في أفريل 2001 والمتعلّق بتنظيم تعاطي نشاط تربية الأراخي المؤصلة والمولودة محلّيا والإتّجار فيها.

وأفرزت الفحوصات أنّ عديد المركّبات ما زالت تنتج أراخ عشارا دون المواصفات الفنيّة المعتمدة بالكرّاس الوطني. فلم تبلغ الأراخي في عدّة حالات المعيار الأدنى للوزن والسنّ المحدّد المتمثّل في بلوغ 350 كلغ في غضون 16 شهرا ممّا تسبّب في تأجيل لقاحها وبالتّالي عدم القدرة على تعويض الأبقار المسقطة. ويعود ذلك إلى عدم توفّر الشّروط الفنّية الخاصّة بالإناث من العجول المولودة حديثا حيث لا يتمّ دائما توفير الأقفاص الفرديّة بالعدد الكافي والتّحكّم في طرق الإرضاع. كما يرجع ذلك إلى عدم توفّر إسطبلات صالحة لإيواء الأراخي وحركيّتها وآلات وزن ببعض المركبات لمتابعة نموّها وإلى عدم توازن العلائق العلفيّة.

أمّا كلفة إنتاج الأراخي فقد اختلفت من مركّب إلى آخر حيث تراوحت خلال موسم 2004/2003 بين 1.863 د و3.173 د.

وبمقارنة بعض عناصر الكلفة في بعض المركّبات تبيّن ارتفاع كلفتي اليد العاملة والميكنة اللّتين بلغتا على التّوالي 68 أ.د و 33 أ.د في مركّب غزالة الذي يتوفّر على 591 أرخى في حين لم تبلغا سوى 23 أ.د و8 أ.د في مركّب العلم الذي يبلغ قطيعه 891 أرخى. كما بلغت كلفة التّأطير المباشر وغير المباشر والإدارة حوالي 22 أ.د في مركّب الرمليّة و15 أ.د في مركّب تيبار اللّذين تتوفّر لديهما على التّوالي 28 أرخى و 43 أرخى. وتوصي الدّائرة بالنّظر في هذه الفوارق وتحليل أسبابها.

وأفاد الدّيوان في هذا الصّدد أنّه سيحرص على إيلاء مزيد العناية بظروف الإيواء والتربية لتأمين إنتاج أكبر عدد ممكن من الأراخي الجيّدة.

3- الأبقار الحلوب

لم يتمكّن الدّيوان من تحقيق ما نصّ عليه عقد البرنامج من التّرفيع المتواصل في إنتاج الحليب خلال المواسم من 2001 إلى 2004 من 30,4 مليون لتر إلى 32,6 مليون لتر إذ تواصل انخفاض هذا الإنتاج خلال نفس الفترة من 27,5 مليون لتر إلى 24,5 مليون لتر. كما تراجع حجم قطيع الأبقار الحلوب من 5676 بقرة إلى 4995 بقرة.

ومن أسباب عدم قدرة المركّبات على إنتاج الكميّات المرجوّة من الحليب يذكر إضافة إلى ظروف الإيواء تدنّي مؤشّرات الخصوبة مقارنة بالمعايير الفنيّة أو بالمعايير المعتمدة لموسم 2004/2003 خاصّة في المركّبات الّتي تحتلّ المراتب الأولى في إنتاج الحليب مثل غزالة والرّمليّة وبدرونة. ويعزى تدنّي مؤشّرات الخصوبة وبالتّالي ارتفاع نسب الإسقاط إلى عدّة نقائص تتعلّق بمتابعة مراحل هذه الخصوبة وبالإحاطة بالأبقار قبل وبعد الولادة وبكفاءة القائمين بعمليّات التّلقيح وأحيانا بنوعيّة بذور التّلقيح.

كما يرجع النّقص في إنتاج الحليب إلى تقادم قاعات الحلب وعدم مطابقتها للمواصفات الفنّية في مجالي استخراج الحليب والحفاظ على صحّة الأبقار وكذلك إلى عدم التزام أغلب المركّبات بالتّوصيات في مجال العناية والصّيانة الوقائيّة للمعدّات المستعملة وخاصّة في ما يتعلّق بتغيير القطع في آجالها الدوريّة. ومن شأن هذه النّقائص أن تؤثّر سلبا على صحّة الأبقار حيث تتسبّب في أمراض الضرع وبالتّالي في تراجع الإنتاجيّة.

ومن جهة أخرى لوحظ تباين بين معدّلات إنتاجية البقرة المسجّلة بمختلف المركّبات خلال موسم 2004/2003 إذ وصل هذا المعدّل إلى 6.251 لترا في مركّب محسن الإمام في حين لم يتجاوز 3.554 لترا في مركّب النفيضة بالرّغم من أنّ هذه المركّبات تواجه نفس الصّعوبات في مجال الإيواء والتغذية وتقوم بتربية نفس الصّنف من الأبقار. كما أنّ عدم وضع برنامج في مجال التّحسين الجيني لم يساعد على توضيح الأهداف المرتقبة وخاصّة منها الإنتاجيّة المنتظرة من البقرة المحسّنة جينيّا.

وتستدعي هذه الوضعيّة توحيد إجراءات التّربية وإرساء نظام متابعة وإحاطة ومراقبة ناجع. علما بأنّه لو توصّلت جميع المركّبات إلى تحقيق الإنتاجيّة المسجّلة بمركّب محسن الإمام لأمكن توفير مداخيل إضافيّة للدّيوان بقرابة 3 م.د.

وأفاد الدّيوان في هذا الصّدد أنّه يسعى إلى تطوير إنتاجيّة البقرة وإلى الاستفادة من تجربة المركبات ذات النتائج الحسنة.

وأمّا في مجال كلفة لتر الحليب فقد لوحظ اختلافها من مركّب إلى آخر حيث تراوحت خلال موسم 2004/2003 بين 286 مليم/ل و 657 مليم/ل. كما بلغت الكلفة السنوية

للبقرة الحاضرة بمركبي حشاد والإنطلاقة على التّوالي 581 د و3.003 د. ورغم هذه الفوارق لم يقم الدّيوان بالتّحاليل الضّروريّة لإبرازها والوقوف على أسبابها.

وقد أفاد الدّيوان أنه قام بدراسة تحليلية لقطاع الحليب وأنّه سيحرص على وضعها حيّز التّنفيذ بداية من موسم 2006/2005.

4- عجول التسمين

تراجع عدد العجول خلال المواسم الثّلاثة الأخيرة من 1.771 رأس في موسم 2002/2001 إلى 1.303 رأس في موسم 2004/2003.

ومن أهمّ أسباب هذا التراجع عدم تحقيق الولادات المرجوّة حيث لم تبلغ نسبة ولادات الأبقار سوى 57 % مقابل معيار حدّد بين 75 % و85 %. كما يعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة أموات العجول الصّغيرة خاصّة قبل الفطم التي بلغ معدّلها 9,42 % . ووصلت هذه النّسبة إلى 16 % في بعض الحالات مقابل معيار 5 %.

وانعكس هذا الوضع سلبا على نسب الإستيعاب بمراكز التّسمين حيث لم تتجاوز 33 % و41 % و42 % على التّوالي بمركّبات الخضراء وشمتو وتاكلسة خلال موسم 2004/2003.

أمّا على مستوى كلفة الكيلوغرام الواحد من اللّحم فقد لوحظت فوارق هامّة بين المركّبات حيث تراوحت بين 2,245 د و4,713 د خلال الموسم 2004/2003.

وتستدعي هذه الوضعيّة توحيد إجراءات التربية وخاصّة في ما يتعلق بمتابعة الوزن وبتوزيع العجول إلى مجموعات متشابهة قصد تعديل العليقة العلفيّة حسب حاجات كل مجموعة والسّعي إلى التحكّم في عناصر الكلفة.

ب- تربية الدّجاج

يمثّل نشاط تربية الدّواجن إحدى ركائز الإنتاج بديوان الأراضي الدّوليّة حيث يساهم بحوالي 20 % من رقم المعاملات الجملي.

وقد أفرزت دراسة النّتائج الفنيّة لموسمي 2003/2002 و 2004/2003 ملاحظات تتعلّق بنسبة الأموات وبإنتاج البيض وبوزن دجاج اللّحم.

1- نسبة الأموات

بلغ معدّل نسبة أموات دجاج البيض خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 20,72 % و15,76 % في حين لا تتعدّى النّسبة المحدّدة في دليل التّربية المعدّ من قبل المزوّد 6,3 %.

أمّا بالنّسبة إلى دجاج اللّحم ففي غياب معيار لنسب الأموات بدليل التّربية اعتمد الدّيوان نسبة مرجعيّة في حدود 5 % لصنف المراكز التي لا تتجاوز طاقتها 30.000 طير و10 % بالنّسبة إلى صنف المراكز التي تفوق طاقتها 100.000 طير. وبلغ معدّل هذا المؤشّر خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 12,11 % و11,38 %. أمّا على مستوى المراكز فقد تراوحت نسبة الصّنف الأوّل بين 6,77 % و13,27 % وتراوحت نسبة الصّنف الثّاني بين 11,14 % و15,32 %.

وتعود هذه الوضعيّة أساسا إلى تقادم بناءات المداجن وتجهيزاتها من ذلك أنّ تاريخ إنجاز جلّ المداجن يعود إلى السّبعينات والثمانينات ممّا لا يمكّن من توفير ظروف الإيواء الملائمة من معدّات تهوئة وأنظمة تبريد ومجارف اصطناعيّة لتصريف الفضلات.

كما يعود ارتفاع هذه النّسبة إلى مستوى التحكّم في أساليب التصرّف إذ لوحظ في هذا السّياق أنّه بالنّسبة إلى دجاج البيض سجّل مركّب الشعّال أدنى نسبة أموات بالرّغم من قدم المداجن وتجهيزاتها حيث بلغت هذه النّسبة 10,7 % في موسم 2004/2003 مقابل معدّل عامّ في حدود 15,76 % في حين بلغت هذه النّسبة في مركّبات النّفيضة والخيام والطويلة وقفصة على التّوالي 17,84 % و18,08 % و23,68 % و24,73 %.

أمّا بالنّسبة إلى دجاج اللّحم فقد اختلفت نسبة الأموات في نفس المركز من مدجنة إلى أخرى رغم أنّ الأفواج تمّت تربيتها في نفس الفترة وفي ظروف متشابهة حيث بلغت هذه النّسبة على سبيل المثال 7,98 % و19,71 % في المدجنتين رقم 5 و6 في النّفيضة.

2- إنتاج البيض

بلغ معدّل إنتاج البيض خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 259 و280 بيضة للدّجاجة الواحدة. وتظلّ هذه المعدّلات دون المردوديّة المنصوص عليها بدليل التّربية المعدّ من قبل المزوّد والتي حدّدت بـ 317 بيضة ممّا انجرّ عنه نقص في مداخيل الدّيوان بما قدره على التّوالي 1.530 أ.د و1.460 أ.د.

وتعزى هذه الوضعيّة بالإضافة إلى ارتفاع معدّل الأموات إلى نوعيّة الأعلاف المستعملة التي لا تتوفّر فيها الطّاقة الضروريّة. ويرجع النّقص في طاقة الأعلاف إلى افتقار معمل العلف إلى جهاز يمكّن من إضافة المواد الدهنيّة.

ومن ناحية أخرى وبمقارنة النّتائج الفنيّة المسجّلة بمختلف مراكز التربية ودون احتساب الأموات تبيّن اختلاف معدّلات إنتاج الدّجاجة الواحدة من مركز إلى آخر. من ذلك بلغ هذا المعدّل 316 بيضة في مركب الشعّال خلال موسم 2004/2003 مقابل 275 و282 و289 بيضة في مركبات قفصة وسيدي الشماخ والطويلة.

ومن جهة أخرى يعدّ معدّل كميّة العلف المستهلكة من أهمّ مؤشّرات كلفة إنتاج البيض. وقد لوحظ ارتفاع هذا المؤشّر على مستوى الدّيوان حيث بلغ خلال موسمي 2003/2002 و 2004/2003 على التّوالي 149,3 و 141,4 غرام للبيضة الواحدة في حين أنّ المعدّل المنصوص عليه في دليل التّربية يتراوح بين 123 و130 غرام وهو ما نتج عنه أعباء إضافيّة قدّرت على التّوالي بحوالي 520 أ.د و480 أ.د.

3- إنتاج دجاج اللّحم

بلغ معدّل وزن الدّجاج الحي المسجّل في الأفواج التي استوفت مدّة التربية خلال موسمي 2003/2002 و 2004/2003 على التّوالي 1,657 كلغ و 1,551 كلغ. ولم ترتق هذه النّتائج إلى المقاييس المضمّنة بدليل التربية حيث يعادل وزن الدّجاج الحي في مدّة تربية مماثلة على التّوالي 2,517 كلغ و2,348 كلغ ممّا انجرّ عنه نقص في الكمّيات المنتجة بلغ 1.000 طن في موسم 2003/2002 و925 طنا في موسم 2004/2003 وهو ما يمثّل 51 % من الإنتاج الجملي لدجاج اللّحم خلال هذين الموسمين.

ويرجع تدنّي إنتاجية نشاط دجاج اللّحم إلى حالة المداجن وافتقارها إلى التّجهيزات اللاّزمة وكذلك إلى النّقص في نسبة الطّاقة بالأعلاف ممّا انعكس سلبا على نموّ الدّجاج.

كما تبيّن من ناحية أخرى أنّ معدّل وزن الدّجاج المتحصّل عليه يختلف من مدجنة إلى أخرى بالرّغم من تواجدها في نفس مركز التّربية وهو ما يدلّ على وجود نقائص في طريقة التربية أثّرت على مردوديّة هذا النّشاط. من ذلك بلغ هذا المعدّل 1,645 كلغ في المدجنة رقم 5 بالنفيضة في حين لم يبلغ سوى 1,469 كلغ في المدجنة رقم 8 بنفس المركز.

وعلى صعيد آخر أثّرت حالة المداجن والنّقائص المسجّلة في تركيبة العلف على مؤشّر الكلفة. من ذلك بلغ معدّل استهلاك العلف خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 2,63 و2,40 كلغ لإنتاج كلغ واحد من اللّحم الحي مقابل مؤشّر استهلاك محدّد بدليل التربية بـ1,87 كلغ و1,81 كلغ لمدّة تربية مماثلة.

وقد بلغت الأعباء الإضافيّة التي تحمّلها الدّيوان من جرّاء النّقص المسجّل في وزن الدجاج خلال موسمي 2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 430 أ.د و 500 أ.د. كما أدّى ارتفاع مؤشّر استهلاك العلف إلى تحمّل الدّيوان أعباء إضافيّة قدّرت على التّوالي بحوالي 442 أ.د و374 أ.د.

وتوصي الدّائرة في ظلّ النّقائص المسجّلة على مستوى تربية الدّجاج بالإسراع في تأهيل المداجن وذلك بتحسين التّجهيزات وتوحيد أساليب التّربية في إطار دليل إجراءات مع الحرص على مزيد التّأطير والمتابعة.

IV- تسويق منتوجات الدّيوان وتثمينها

بلغ رقم معاملات الدّيوان خلال المواسم 2002/2001 و2003/2002 و2004/2003 على التّوالي 44.550 أ.د و 49.427 أ.د و 81.658 أ.د ويتوزّع حسب أهمّ أنشطة الدّيوان كما يلي :

الوحدة : أ.د

الموسم الفلاحي	زيت الزيتون	الأشجار المثمرة	الحليب	البيض	اللّحوم الحمراء	الدّجاج	المجموع
2002/2001	1.637	3.601	10.307	8.628	5.997	4.934	35.104

38.847	5.052	5.547	8.108	9.805	6.212	4.123	2003/2002
69.026	4.851	5.952	10.506	10.342	3.994	33.381	2004/2003

وتميّز موسم 2004/2003 الذي شهد ظروفا مناخيّة ملائمة بمبيعات هامّة لزيت الزّيتون أدّت إلى تطوّر هامّ لرقم المعاملات علاوة على تحسّن السّيولة النقدية حيث لم يعرف الدّيوان في هذا المجال صعوبات تذكر في ما يتعلّق باستخلاص مستحقّاته سواء لدى الحرفاء الخواص أو الدّيوان الوطني للزّيت.

وأفضى النّظر في الإجراءات المتّبعة في مجال التّسويق إلى الوقوف على بعض الملاحظات تعلّقت بمبيعات الغلال والحليب والبيض واللّحوم البيضاء واللّحوم الحمراء حالت دون تحقيق أهداف عقد البرنامج للفترة 2006/2002 في ما يخصّ حسن تسويق منتوجات الدّيوان وتثمينها.

أ- تسويق منتوجات الدّيوان من الغلال

يتّبع الدّيوان في الغالب أسلوبين لتسويق منتوجاته من الغلال وهما البيع بأسواق الجملة أو البيع على رؤوس الأشجار عن طريق البتّات.

وقد لوحظ تدنّ في أسعار بيع مختلف منتوجات الدّيوان من الغلال بأسواق الجملة. فمن خلال مقارنة أسعار بيع بعض الغلال (التفّاح وعنب المائدة والإجّاص والخوخ والبرتقال المالطي) بمعدّل أسعار سوق الجملة ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة خلال مواسم ذروة الإنتاج تبيّن أنّ الدّيوان يسوّق منتوجاته بأسعار منخفضة قاربت أحيانا ثلث الأسعار المتداولة على غرار عنب المائدة والإجّاص.

وقدّر النّقص في مداخيل الدّيوان المتأتّي من مبيعاته للغلال المذكورة بسوق الجملة ببئر القصعة خلال المواسم من 2002/2001 إلى 2004/2003 بما قدره 2,715 م.د.

ومن ناحية أخرى لم يسع الدّيوان إلى الإستفادة من تجربة جناح تجارة الجملة بالسّوق ذات المصلحة الوطنيّة ببئر القصعة التي تمّ إرساؤها في 18 جوان 1996 بهدف تمكين تجّار الجملة والشّركات الفلاحيّة من تسويق منتوجاتهم من خضر وغلال مباشرة إلى

الحرفاء دون تحمّل نسبة 11 % التي توظّف لفائدة كل من وكلاء البيع وعملة الشّحن والتّنزيل وما يتيحه ذلك من إضفاء مزيد من الشّفافيّة على المعاملات وتثمين منتوجات الدّيوان.

وتستدعي هذه الوضعيّة تحليل أسباب تدنّي أسعار بيع الدّيوان لمنتوجاته بأسواق الجملة إذ لا يمكن تبرير هذا التدّني بقاعدة العرض والطّلب فحسب بل يعود ذلك إلى أسباب أخرى من أهمّها افتقار الدّيوان إلى استراتيجيّة فعّالة في مجال تثمين منتوجاته عبر تحسين أساليب العرض من لفّ وتصنيف مع تفعيل المتابعة من قبل الإدارة المركزيّة.

ب- مبيعات حليب الأبقار

يسوّق الدّيوان أغلب إنتاجه من حليب الأبقار عبر القيام باستشارات سنويّة لدى مؤسّسات تجميع الحليب والمجابن بهدف الحصول على أفضل الأسعار.

وقد لوحظ في هذا المجال أنّ الدّيوان لا يقوم باستشاراته لبيع الحليب في متّسع من الوقت قبل موفّى السّنة تاريخ بداية رفع الحليب من قبل الحريف الذي تمّ اختياره. ونظرا إلى خصوصية مادّة الحليب المتّسمة بصعوبة خزنها وسرعة تلفها نتج عن هذه الوضعيّة قيام الدّيوان بتزويد الحرفاء قبل اكتمال إجراءات الإستشارة وخاصّة منها إبرام العقود وتسجيلها.

وعلى صعيد آخر تنصّ عقود تسويق منتوجات الدّيوان من حليب الأبقار على ضرورة توفير كل حريف لضمان بنكي يغطّي قيمة التزوّد بالحليب لمدّة 45 يوما. إلاّ أنّه تبيّن أنّ الدّيوان لم يتحصّل بالنّسبة لعقود تسويق الحليب لسنة 2005 على الضّمانات البنكيّة المستوجبة لدى بعض الحرفاء.

وبالفعل فقد تعرّض الدّيوان إلى صعوبات في الدّفع من قبل الحريف "أقروماد" لما قيمته 181 أ.د. وتوصّل الدّيوان إلى اتّفاق مع هذا الحريف حصل على إثره على مبلغ 20 أ.د في مارس 2005 وتمّت جدولة بقيّة المبلغ على 10 أشهر وتمّ تعويضه بالحريف "حليب تونس" مع التّخفيض في سعر اللّتر من 486 ملّيما إلى 475 ملّيما.

كما أنّ الدّيوان لم يستخلص بعد مستحقّاته لدى شركة "لينو" البالغة 235 أ.د والمتعلّقة بتزويدها من مادّة الحليب خلال سنة 2004 مع العلم أنّ وزارة الإشراف قد أشارت

على الدّيوان بتخصيص الجانب الأكبر من إنتاجه لسنة 2004 لشركة "لينو" علما بأنّ هذا الحريف لم يقدّم للدّيوان الضّمانات البنكيّة اللاّزمة. ولا يزال مبلغ 219 أ.د متخلّدا بذمّة الشّركة التّونسيّة لصناعة الحليب ومتعلّقا بتزوّد هذه الشّركة بمادّة الحليب خلال سنة 2003.

ج- مبيعات البيض المعدّ للاستهلاك

يتكوّن حرفاء الدّيوان أساسا من الموزّعين الخواص الذين يستأثرون بحوالي 80 % من مبيعات الدّيوان فيما تسوّق بقيّة الكميّات لدى حرفاء عموميين.

وباستثناء الإتّفاقيات التي تنصّ على أسعار بيع محدّدة على امتداد سنة كاملة يتكفّل المسؤولون عن الضّيعات بتحديد أسعار البيع لدى موزّعي الجملة استنادا إلى قائمة أسعار بيض الإستهلاك عند الإنتاج المحدّدة أسبوعيّا من طرف مصالح المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدّواجن.

وفي غياب إجراءات ناجعة للمتابعة من قبل الإدارة المركزيّة يصعب التأكّد من أنّ الدّيوان قد سوّق منتوجه من البيض بأفضل الأسعار.

وقد لوحظ في هذا المجال أنّ معدّل أسعار بيع بيض الإستهلاك بالدّيوان يقلّ عن المعدّلات الواردة بقائمة المجمع المهني المشترك لمنتوجات الدّواجن وذلك بالنّسبة إلى موسمي 2003/2002 و2004/2003 نتج عنه فارق جملي في القيمة قدّر بحوالي 383 أ.د.

د- مبيعات لحم الدّجاج الجاهز للطّبخ

تبيّن أنّ نسبة استغلال وحدة ذبح الدّجاج بالنّفيضة لم ترتق إلى المستوى المطلوب حيث لم تتجاوز 68 % من الطّاقة الإسميّة البالغة 1980 طنّ خلال مواسم 2002/2001 إلى 2004/2003.

وتعزى هذه الوضعيّة أساسا إلى صعوبات تسويق إنتاج الدّيوان من اللّحوم البيضاء حيث تقتصر معاملات الدّيوان مع الحرفاء العموميّن أساسا على وزارة الدّفاع الوطني إذ لم تشهد هذه المبيعات النّاتجة عن مشاركة الدّيوان بطلبات العروض نموّا يذكر خلال المواسم

من 2002/2001 إلى 2004/2003 إذ ظلّت في حدود 1400 طنّ مع تسجيل تراجع خلال موسم 2005/2004 وصل إلى 1.109 أطنان.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صعوبات التّسويق قد أثّرت بدورها في نسق تربية دجاج اللّحم بالدّيوان حيث تتمّ ملاءمة تقديرات الإنتاج مع الكمّيات القابلة للتّسويق بالرّغم من أنّ طاقة التّربية بإمكانها بلوغ 1.800.000 طير في السّنة أي ما يعادل 1.980 طنّ وذلك بعد القيام بالإستثمارات اللاّزمة لتأهيل المداجن.

كما تعزى هذه الوضعيّة أيضا إلى ضعف القدرة التّنافسيّة للدّيوان حيث يشكو نشاط تربية دجاج اللّحم من خسائر متواصلة على امتداد المواسم من 2002/2001 إلى 2004/2003 تراوحت بين 0,393 د/كلغ و0,483 د/كلغ.

ومن شأن تثمين منتوج الدّيوان والبحث عن مسالك أخرى للتّسويق خاصّة لدى بائعي الجملة والمغازات الكبرى أن يفتح الآفاق أمام الدّيوان وأن يمكّنه من استغلال تجهيزاته بالصّفة المرجوّة ومن الضّغط على كلفة الإنتاج.

وقد أفاد الدّيوان أنّ ضعف القدرة التنافسيّة يعزى بالأساس إلى قدم وتآكل معدّات تربية الدّواجن ممّا نتج عنه تدنّ في المردوديّة وارتفاع في الكلفة علما بأنّ الدّيوان قد برمج استثمارات في هذا القطاع لتحسين المردوديّة خاصّة في المراكز الكبرى.

هـ- مبيعات اللّحوم الحمراء

تبيّن من خلال فحص مبيعات الدّيوان من اللّحوم الحمراء لا سيّما في مجال تثمين المنتوج أنّ معدّل وزن الرّأس من العجول المسمّنة المسوّقة يعتبر منخفضا مقارنة بما ورد بمشروع دليل الإجراءات الذي حدّد هذا الوزن بمعدّل 450 كلغ إذ تراوح بين 369 كلغ و406 كلغ خلال المواسم من 2002/2001 إلى 2004/2003.

وبالفعل أثبتت دراسة شملت 30 عجلا معدّا للتّسمين قام بها المسؤول عن ضيعة العلم خلال سنة 2003 حول مقارنة تكلفة الكيلوغرام من اللّحم الحي لعجل يقلّ وزنه أو يساوي 400 كلغ وعجل يساوي وزنه أو يفوق 500 كلغ أنّ هذه التّكلفة تنخفض كلّما فاق

الوزن حدّ 400 كلغ للرّأس (2,381 د/كلغ مقارنة بـــ 2,270 د/كلغ) علاوة على تحقيق أسعار أفضل على مستوى التّسويق للعجول الأكثر وزنا.

ومن شأن هذه الدّراسة أن تمثّل حافزا للدّيوان على وضع استراتيجيّة تشمل جميع الضّيعات المعنيّة للرّفع من معدّل وزن العجول عند البيع للضّغط على كلفة الإنتاج وتحسين معدّل أسعار البيع خاصّة أنّ الدّيوان قد سجّل خسائر تعلّقت بنشاط بيع لحوم الأبقار بلغ مجموعها خلال المواسم من 2002/2001 إلى 2004/2003 ما قدره 640,669 أ.د.

وعلى صعيد آخر واستنادا إلى الإحصائيات المتوفّرة لدى المجمع المهني المشترك للّحوم الحمراء والألبان حول أسعار بيع اللّحم الحي بالأسواق تبيّن أنّ معدّل أسعار بيع الدّيوان لإنتاجه من الأبقار المسقطة يعتبر منخفضا مقارنة بمعدّل الأسعار المتداولة على المستوى الوطني نتج عنه نقص جملي في المداخيل قدّر خلال المواسم من 2002/2001 إلى 2004/2003 بحوالي 677 أ.د.

وفي غياب مراجع يعتمدها الدّيوان حول أسعار بيع اللّحم الحي بأسواق الدّواب يصعب التأكّد من أنّه قد سوّق إنتاجه بأفضل الأسعار وهو ما يستدعي مزيد حرص الدّيوان على تثمين منتوجاته من اللّحوم الحمراء.

*

* *

اضطلع الدّيوان منذ تأسيسه بدور هامّ في إرساء مقوّمات الفلاحة العصريّة بالبلاد إذ مثّل خلال فترة السّبعينات والثمانينات مركز إشعاع على الفلاّحين الخواصّ من خلال إنجازه لعدّة مشاريع تعلّقت بمختلف الأنشطة الفلاحيّة من أهمّها غراسة الأشجار المثمرة وتكثيف استغلال المناطق السّقوية وتربية الأبقار والأغنام والدّواجن وإرساء وحدات مندمجة للصّناعات الغذائيّة.

غير أنّه لوحظ تراجع لهذا الدّور وخاصّة منذ التّسعينات إذ أصبح الدّيوان يمرّ بصعوبات ماليّة بحكم ثقل حجم مديونيته وتقلّص موارده الذّاتية وهو ما أدّى إلى تقادم وسائل الإنتاج من جرّاء ضعف نسق الاستثمارات نتج عنه تراجع في مردوديّة أغلب الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك ساهمت النّقائص المسجّلة في مستوى أساليب التصرّف بالدّيوان بدورها في تدنّي هذه المردوديّة وارتفاع كلفة الإنتاج ممّا لا يساعد على تنمية القدرة التنافسيّة للمنتوجات.

وتماشيا مع أهداف تطهير الوضعيّة الماليّة للدّيوان الذي حمّل ميزانيّة الدّولة ما قيمته 135 م.د يتعيّن عليه تحديد الأنشطة التي تحمّله خسائر واتّخاذ الإجراءات اللاّزمة للرّفع من مستوى الإنتاج والضّغط على الكلفة حتّى لا تبقى النّتائج مرتبطة بنسبة كبيرة بنشاط زيت الزيتون. ومن شأن تجسيم مثل هذه الإجراءات أن يساعد الدّيوان على تحقيق توازن الهيكلة الماليّة وإنجاز الاستثمارات الضّروريّة. كما ينبغي على الدّيوان إرساء دليل إجراءات يغطّي كل أنشطته مع تفعيل دور الإدارات المركزيّة في الإحاطة والمتابعة ومراقبة أنشطة المركّبات الفلاحيّة. كما يتعيّن عليه وضع استراتيجيّة لتسويق منتوجاته قصد تثمينها والبحث عن أسواق جديدة.

ردّ ديوان الأراضي الدولية

I-2- التنظيم ونظام المعلومات

في خصوص الهيكل التنظيمي للمركبات الفلاحية، تجدر الإشارة إلى أنّه :

- تمّ في أوت 2000 إعداد مشروع هيكل تتنظيمي نموذجي للمركبات الفلاحية.
- تبعا لتوصيات سلطة الإشراف و مجلس الإدارة و هيآت الرقابة بمراجعة الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية، فإنّ الإدارة العامّة منكبّة على دراسة التحويرات والتعديلات الواجب القيام بها لملاءمة الهيكل التنظيمي للتوجّهات المستقبليّة لمزيد إحكام تسيير الديوان.
- وبالتالي اعتبارا للعلاقة العضويّة بين المركبات الفلاحية والإدارة المركزيّة، فقد تمّ إرجاء النّظر في مشروع الهيكل التنظيمي للمركبات الفلاحية خاصّة على مستوى تحديد المشمولات و العلاقات والمحافظة على مرونة المعاملات الأفقيّة وعلى مميّزات العمل الفلاحي الميداني.
- مع الإشارة إلى أنّه تماشيا مع متطلّبات الأعمال الإدارية والفنيّة بكلّ مركب، فإنّه يتمّ تنسيق وتحديد مسؤوليات المكلّفين بالتسيير والإستغلال بكلّ مركب بين مدير المركب المعني والإدارة المركزية.

بالنسبة للتعزيزات على مستوى التأطير وخاصّة بإدارة الإنتاج الفلاحي وإدارة التجهيز، فقد تمّ دعمهما خلال موسم 2005/2004 بإطارات و ذلك على النحو التالي :

- الإنتاج الفلاحي : مهندس رئيس إختصاصي أشجار مثمرة.
- التجهيز : مهندس أوّل إختصاص ميكنة فلاحية.

بالنسبة لدليل الإجراءات، تجدر الإشارة إلى أنّ الديوان بادر منذ 1993 بإعداد دليل إجرائي صادق عليه مجلس الإدارة، وفي إطار إضفاء مزيد من الفاعليّة والنجاعة على

طرق العمل المعتمدة ومواكبة تطوّر أساليب التصرّف، إنطلقت مصالح الديوان بداية من سنة 2001 في تحيين وإثراء الدليل الإجرائي المعمول به.

وتمحورت أشغال التحيين والإثراء حول حصر أهمّ الوظائف التي تكتسي أولويّة من حيث التصرّف وتكليف مختلف الإدارات بإعداد أدلّة الإجراءات المتعلّقة بالوظائف الراجعة لها بالنّظر، حيث تمّ تحيين بعض الجوانب منه مثل الشراءات والتسويق والتصرّف في المخزون. وقد حرصت الإدارة العامّة الحالية منذ تولّيها على دعوة الإدارات المركزيّة إلى مواصلة هذا العمل، حيث تمّ إصدار دليل في خصوص جودة الحليب والعمل متواصل حاليّا في وضع اللّمسات الأخيرة على دليل الجوانب الفنيّة للقطاعات الفلاحية والذي من المنتظر إصداره في القريب.

وسيتواصل العمل في خصوص الجوانب المتبقية لإتمامها خلال الموسم الفلاحي الحالي.

* في خصوص المحاسبة التحليليّة، تجدر الإشارة إلى أنّه :

- توجد بكامل المركبات الفلاحية وثائق موازية للمحاسبة غايتها تحديد التكلفة منها كرّاس الزراعات الذي يحتوي على كلّ المصاريف والمداخيل الخاصّة بكلّ نشاط. ويُمكّن هذا الكرّاس من التحصّل، في آخر كلّ موسم، على المصاريف والمداخيل والربح الخام في الهك.
- في إطار تركيز نظام محاسبة تحليليّة، بادرت مصالح الديوان منذ سنة 2001 بتركيز التحضيرات اللاّزمة، من ذلك إعداد قائمة الحسابات التحليليّة وضبط الوثائق المحاسبية و حدّدت الإجراءات التي سيقع إتباعها في إستعمال هذه الوثائق كما تولّت إرساء نظام محاسبة الموادّ في أهمّ المركبات، والإدارة العامّة ساهرة حاليّا على مواصلة إنجاز بقيّة مكوّنات هذا العمل قصد تركيز منظومة محاسبة تحليليّة مندمجة مع منظومة المحاسبة العامة وذلك في إطار تركيز الأنظمة المعلوماتية بالديوان.

* في ما يخصّ الفوارق المسجّلة، تجدر الملاحظة أنّ نتائج مكاتب التصرّف تعتمد على البطاقات الفنيّة الإقتصادية لكلّ نشاط وهي معطيات خاصّة لا توفر المعلومة الدقيقة، ويعتمد عليها الديوان كمؤشر عام لمدى نجاعة وجدوى الأنشطة المتداولة، في حين أنّ المحاسبة العامّة تأخذ بعين الإعتبار جميع النواحي المالية المدققة من قبل مراجع الحسابات.

وبإرساء منظومة المحاسبة التحليلية التي ستكون مندمجة مع منظومة المحاسبة العامة سوف يتمّ تلافي مثل هذه الفوارق.

* بالنّسبة للنواحي الإعلامية، تجدر الإفادة بأنّه طبقا للإجراءات المتعلّقة بالتصرّف في مشاريع الإعلامية وإستغلال تكنولوجيات الإتصال، وحتى تصبح الإعلامية أداة فعالة تساهم في إضفاء مزيد من النجاعة على عمل المؤسّسة أعدّ الديوان بداية من أكتوبر 2002 مخطّط مديري لأنظمة المعلومات والإتصال الواجب تركيزها على المدى المتوسّط، وقد إستوفت الخطّة المذكورة إجراءات مصادقة مختلف السّلط في أفريل 2003، وتمّ إلى حدّ الآن إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من المشروع والمتمثّلتين في :

- تركيز شبكة عامّة لتبادل المعلومات تربط كلّ مصالح الإدارة المركزية من جهة والإدارات بالمركبات الفلاحية من جهة أخرى.
- إقتناء معدّات الإعلامية الضروريّة (41 حاسوب وتوابعها).
- إنتداب مهندسين في الإعلاميّة.
- تركيز منظومة التصرّف في البريد.
- تركيز منظومتين للتصرف في الموارد البشريّة والمحاسبة العامّة.
- تطوير تطبيقة للإستعمال الداخلي (Intranet).

* اتّخذت الإدارة العامّة الحالية منذ تولّيها عدّة إجراءات لتدعيم منظومة تقويم التصرّف بالمركبات الفلاحية من ذلك :

– دعوة مديري المركبات الفلاحية، إنطلاقا من موسم 2005/2004، إلى تقديم تقارير دوريّة كلّ أربعة أشهر للوقوف على مدى تنفيذ مختلف البرامج التي وقع الإتفاق بشأنها.

– تمّ منذ أكتوبر 2005 إحداث لجنة على المستوى المركزي تتولّى متابعة تنفيذ المخطّطات الموسميّة للمركبات الفلاحية وذلك بصفة دورية كلّ ثلاثة أشهر، يتمّ خلالها، وبحضور مدير المركب الفلاحي المعني ومعاونيه، تقييم إنجازات الثلاثية المنقضية والنّظر في برنامج الثلاثية الموالية.

– تولّى الديوان في الفترة الأخيرة مراجعة عقود التصرّف لمديري المركبات الفلاحية وذلك في بعض الأجزاء المتعلّقة بمزيد تحميل المسؤولية للمتصرّفين في تحسين الإنتاجية والمحافظة على التوازنات المالية للمركب.

* أمّا بخصوص إدارة التدقيق الداخلي، فقد حرصت الإدارة العامّة الحالية منذ تولّيها على إعادة تفعيل دورها وخاصّة المتعلّق بالمتابعة الميدانية لمختلف النواحي الإجرائية وغيرها، وقد تجسّم ذلك خاصّة خلال موسم حصاد الحبوب 2005 وموسم زيت الزيتون 2006، كما تمّ أخيرا دعوتها لإعداد برنامج عملها للموسم الحالي وستقوم الإدارة العامّة بتدعيمها بإطارين جديدين في نطاق برنامج الإنتدابات للموسم الحالي.

وبالتوازي مع ذلك، وفي إطار حرص الإدارة العامّة على تدارك النقائص المتصلة بالرقابة الداخلية في مستوى المركبات الفلاحية، تمّ إحداث فريق عمل يعمل بالتنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي وبمشاركة المدقق الخارجي يتولى المتابعة الميدانية لمدى تنفيذ الإجراءات المتخذة لتلافي النقائص.

* منذ تولّي الإدارة العامّة الحالية حرصت على تطوير عمل إدارة مراقبة التصرّف، حيث أصبحت هذه الإدارة تعدّ دراسات فنيّة و إقتصادية لأهمّ الأنشطة المتداولة مكّنت من الحصول على أدوات لأخذ القرار، كما تمّ تركيز العمل على تحليل الفوارق بين المبرمج والمنجز وسيبرز هذا العمل ضمن تقرير النشاط لموسم 2005/2004 الذي سيعرض للمصادقة على مجلس الإدارة في دورته القادمة.

II – الإنتاج النباتي

1– الزراعات الكبرى

1–1 إنتاج الحبوب

* بلغت مساحة الحبوب خلال موسم 2004/2003 جملة 7546 هك مقابل 7263 هك مبرمجة بالمخطّط الموسمي، وقد مكّنت هذه المساحة من إنتاج 164 ألف قنطار مقابل 184 ألف قنطار مبرمجة، و يعزى ذلك بالأساس إلى :

- إسقاط مساحة 236 هك بمركب غزالة من جرّاء تراكم مياه الأمطار بها.
- إعادة توظيف مساحة 260 هك مبذورة حبوب وإستغلالها كأعلاف في إطار مقاومة نبتة البروم.

- تضرّر مساحات الحبوب بجهات الشمال الغربي و الوطن القبلي بالأمطار الغزيرة التي تهاطلت خلال شهر جوان 2004 ممّا أدّى إلى تراجع المردود بنسبة تراوحت بين 20 و30% حسب الجهات.

* تجدر الإشارة إلى أنّ التقديرات التي تمّ ضبطها لمردودية قطاع الحبوب للموسم المعني تمثل مستوى الإنتاج الذي يمكن بلوغه في أحسن الظروف وخاصّة المناخيّة منها.

* إنّ جلّ مساحات الحبوب السقوية تعتمد على شبكة الريّ العموميّة و يعتبر الريّ بها تكميلي، حيث تعاني إضطرابا في الدّورة المائية ونقصا في كميات المياه الضروريّة لهذا النّمط من الإنتاج ممّا يمثل عائقا أمام تحقيق المردوديّة المرجوّة، وبالرّغم من ذلك فإنّ مردودية الحبوب المرويّة ببعض المركبات تعتبر مرضية (مركّب الرملية 48 ق/هك قمح صلب ومركّب بدرونة 29 ق/هك قمح ليّن).

* وخلال الموسم الفلاحي المنقضي 2005/2004، وبمزيد إحكام متابعة تطبيق القواعد الفنيّة الخاصّة بمراحل الإنتاج تمّ تسجيل تطوّر ملحوظ في مردوديّة الحبوب مقارنة بالموسم السّابق :

- قمح صلب : 27,42 ق/هك مقابل 25,97 ق/هك.
- قمح ليّن : 26,82 ق/هك مقابل 20,28 ق/هك.
- شعير : 17,74 ق/هك مقابل 12,6 ق/هك.
- تريتيكال : 31,17 ق/هك مقابل 21,61 هك.
- قصيبة : 18,8 ق/هك مقابل 16,98 ق/هك.

علما أنّ معدّل القموح المرويّة بلغ 33,5 ق/هك بينما بلغ معدّل القموح البعليّة 24 ق/هك، مسجّلا بذلك تحسّنا بـ 6,3% بالنّسبة للمروي و 26% بالنّسبة للبعلي مقارنة بموسم 2004/2003.

– القواعد الفنية للإنتاج

لقد أولى الديوان بداية من موسم 2005/2004 الإهتمام اللاّزم للآجال المحدّدة لإنجاز بعض الأشغال الفلاحية، من ذلك فقد تمّت دعوة مختلف المركبات إلى الإلتزام باحترام الآجال المحدّدة لعمليّات بذر الحبوب مع تحديد تاريخ 20 ديسمبر 2004 لإنهاء كلّ العمليّات، وكذلك نفس الشيء بالنّسبة للموسم الحالي 2006/2005، وقد ساعد في تطبيق ذلك توفّر الميكنة تبعا للإقتناءات التي تمّت للجرّارات وآلات خدمة الأرض إضافة إلى ملاءمة الظروف المناخيّة.

1-2 إنتاج الأعلاف

تجدر الإشارة إلى أنّ الديوان، و في إطار ما هو مبرمج بعقد البرنامج، يتولّى سنويا تعديل حجم المساحات المخصّصة للأعلاف باعتبار الحاجيات الحقيقية للقطيع المتوفر من ناحية و المخزون المتبقي من السنة المنقضية من ناحية أخرى، إضافة إلى برمجة الإبقاء على فائض بـ 30% من الحاجيات السنويّة، علما وأنّ الديوان لم يواجه نقصا في توفير حاجيات قطيعه من الأعلاف، حيث تطوّر المعدّل السنوي لإنتاجية البقرة من 4800 ل/خلال موسم 2003/2002 إلى 5159 ل/خلال موسم 2005/2004.

1-3 الكلفة

يتمّ التركيز منذ موسم 2004/2003 على مزيد تحسين المردوديّة وذلك بإحكام تطبيق التداول الزراعي الملائم (خاصّة بالترفيع في مساحة البقوليات والخضروات) وإستعمال بذور ذات جودة عالية، حيث تمّ تحديد البذور المستعملة بداية من موسم 2005/2004، إضافة إحترام مواعيد البذر وغيرها.

وتحرص الإدارة العامّة حاليا على تركيز التدقيق الفني، حيث تمّ إحداث لجنة على المستوى المركزي تتكوّن من إطارات فنيّة من مختلف الإختصاصات عهد إليها المتابعة الميدانية في مستوى المركبات الفلاحية للوقوف على تطبيق واحترام القواعد الفنيّة الخاصّة بكلّ قطاع.

2- الزياتين

2-1 إنتاج الزيتون

- تشبيب الغراسات

لقد أفاد الديوان بأنّ الدراسة المشار إليها هي دراسة فنيّة أفرزت برنامجا لتشبيب مساحة 26400 هك تابعة للديوان من جملة 71 ألف هك مبرمج تشبيبها بولاية صفاقس، أي أنّ الديوان سيساهم بنسبة 37% من برنامج التشبيب وهو ما يمثل كذلك 44% من المساحة الجملية للزياتين بالديوان، وهو ما يفضي إلى إنجاز 2600 هك في السنة ممّا يصعب على الديوان تحقيقه لوجيستيكيا خاصّة فيما يتعلّق بريّ الغراسات وتعهّدها خلال الثلاثة مواسم الأولى.

علما أنّ الديوان أنجز 410 هك خلال موسم 2005/2004، وقد إنطلق في تحضير الأرض وإقتناء المشاتل لغراسة 535 هك خلال الموسم الحالي.

2-2 تحويل الزيتون

- في إطار المجهودات المبذولة لمزيد تحسين جودة الزيوت المنتجة، تمّ خلال الموسم الحالي تدعيم وتعصير التحويل بمركب الطويلة بسيدي بوزيد وذلك باقتناء سلسلة مسترسلة ذات طاقة تحويل 2500 كلغ/الساعة إضافة إلى غسالة زيتون طاقتها 2000 كلغ/الساعة لمركب الشعال بصفاقس ومن المبرمج إقتناء بعض المعاصر المماثلة خلال الموسم الحالي لمركبات الشعال والكدية.

III- الإنتاج الحيواني

1- تربية الماشية

1-1 ملاحظات عامّة

* نظرا للظروف المالية الصعبة التي مرّ بها الديوان خلال السنوات الأخيرة وخاصّة منها سنوات الجفاف، فإنّ الديوان لم يتمكّن من الإستثمار في هذا القطاع، بل أعطى الأولويّة

في الإستثمار إلى الميكنة الفلاحية، وخلال سنة 2005 تمكّن الديوان من الحصول على قرض بنكي لإستثماره في تأهيل الإسطبلات والمداجن بالديوان.

وقد تمّ إعداد برنامج لصيانة الإسطبلات و تهيئتها طبقا للمواصفات الفنيّة الملائمة، وانطلق الديوان في إنجاز برنامجه لتبليط أرضية الراحة و تعويض الطّولة المتآكلة وصيانة قنوات تصريف المياه.

* حرصا على الحصول على أعلاف ذات جودة عالية، تولّى الديوان بداية من موسم 2005/2004 التركيز على بعض الجوانب من ذلك تقديم موسم بذر الأعلاف حسب ما تسمح به الظروف المناخيّة وهو ما يسمح بالحصول على سيلاج وقرط في أوقات متقدّمة نسبيّا وحش الأعلاف في آجالها، إضافة إلى تدعيم الميكنة باقتناء آلات حش جديدة وكذلك السهر على حسن تطبيق قواعد خزن السيلاج.

2- تربية الدجاج

* تبعا للنتائج المرضية التي تحقّقت بعد تأهيل مدجنة بمركب بوزويتة ومدجنتيْن بالنفيضة ومدجنة بمركز القبة النور، حرصت الإدارة العامّة الحاليّة على مواصلة عملية تأهيل المداجن المتبقية، حيث تمّ الحصول على قرض بنكي للغرض خصّص للعمليّات التالية :

- تأهيل أربعة مداجن بالقبة النور ومدجنة بالنفيضة.
- تجديد الأسقف و العازل الحراري لخمسة مداجن برأس العين وأربعة مداجن بالقبة النور ومدجنة بالنفيضة.
- إقتناء مكيف هواء (PAD COOLING) لبعض المداجن لتحسين ظروف الإيواء، خاصة في الصّيف.

IV - تسويق منتوجات الديوان وتثمينها

1- تسويق منتوجات الغلال

* لمزيد تثمين منتوجات الديوان، حرصت الإدارة العامّة الحالية منذ تولّيها على تطوير طرق التسويق المعتمدة و تعصيرها، وذلك عبر :

– مزيد العناية بعمليّات عرض المنتوج بسوق الجملة خاصّة من حيث التصنيف حسب الحجم.

– إنطلق الديوان منذ أواخر شهر سبتمبر 2005 في عرض منتوجاته بطرق لفّ جديدة "تحمل شعار الديوان ممّا ساهم في تثمين المنتوج، حيث بلغ بيع الكلغ من التفاح بهذه الطريقة 1600 مليم مقابل ثمن بيع لم يتعد سابقا 1 دينار للكلغ في أحسن الحالات.

– إصدار مطويات و معلّقات إشهاريّة وإستعمال أساليب الإشهار الإعلامية للتعريف بمنتتوجات الديوان خاصة بالخارج.

– إبرام عقود إنتاج مع أطراف خارجية ووطنية لإنتاج بعض الموادّ الفلاحية موجّهة للتصدير مثل البطاطا و القنارية والطماطم وغيرها.

– توخّي الديوان طريقة الإنتاج حسب متطلّبات السوق في بعض المنتوجات.

* أمّا بخصوص النقص في المداخيل الوارد بالتقرير والمقدّر بـ 2,715 مليون دينار، فتجدر الإشارة إلى أنّ جلّ غلال الديوان هي من الأصناف القديمة، حيث يرجع تاريخ غراستها إلى أواخر السبعينات و بداية الثمانينات، و هذه الأصناف لم تعد تشهد إقبالا عليها من قبل المستهلك على غرار المشمش (80 هك بالطويلة بسيدي بوزيد) والإجاص بمركب شمتو ومركب تيبار وعنب الطاولة بمركب غزالة.